Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

08 Juillet 2010
08 يوليوز 2010

Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

CCDH
المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

LE SOIR

Justice

Pour une réforme rationnelle

Le ministère de la Justice a élaboré un avant-projet d'amendement du code pénal. Cela pour répondre, affirme le ministre Mohamed Naciri, à l'impératif de réviser la politique pénale, tout en œuvrant à associer toutes les composantes de la société à réforme voulue rationnelle. Le projet a été étudié par le CCDH pour s'assurer de la prise en compte de l'approche des droits de l'Homme dans cet amendement.

Revue de Presse du

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

الناصري: وزارة العدل أعدت مشروعا لتعديل القانون الجنائي

أكد وزير العدل محمد الناصري، الثلاثاء، أن الوزارة أعدت مشروعا أوليا لتعديل القانون الجنائي، وذلك وعيا منها بحتمية إعادة النظر في السياسة الجنائية، وضرورة التاسيس لإصلاح معقلن تشارك في رسم توجهاته الكبرى كل فعاليات المجتمع.

وأوضح الناصري، في معرض رده على سؤال شفوي حول موضوع "مال مشروع القانون الجنائي"، تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، أن هذا المشروع كان محط دراسة من قبل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان للتأكد من أخذ المقاربة الحقوقية بعين الاعتبار في المراجعة التي أقدمت عليها اللجنة المكلفة بذلك.واستعرض الناصري، في هذا الجواب، بعض توجهات هذا المشروع، خاصة ما يتعلق منها بمجال التجريم، كملاءمة القانون الجنائي بإدراج المقتضيات المجرمة بمقتضى الاتفاقيات الدولية ضمن القانون الوطني، وتجريم كل الأفعال الماسة بالاقتصاد الوطني، والاهتمام بمحاربة جرائم الفساد المالي.

وفي مجال العقاب، أشار الوزير إلى أن المشروع تضمن تفعيل سلطة تفريد العقاب لملاءمة العقوبات لخطورة الجريمة وشخصية المجرم، وتجانس سياسة العقاب مع مصالح وحاجيات المجتمع، والبحث عن بدائل العقوبات السالبة للحرية في ما يتعلق بالإجرام البسيط، والانفتاح على تجارب القانون المقارن المتعلقة ببدائل المتابعات والعقوبات السالبة للحرية.

أما في مجال حماية الضحايا والفئات، يضيف الناصري، فقد اهتم المشروع بحماية وإنصاف الضحايا ومساعدتهم، وتوفير العلاج الطبي والنفسي لهم، وحماية الأطفال من الاستغلال في الجرائم الخطيرة كالإرهاب والاتجار في المخدرات، وتعزيز حماية المرأة من العنف، وتحقيق مساواة كاملة لها بالرجل.

وتعرف الموسوعة الحرة القانون الجنائي انه مجموعة من القواعد القانونية التي تضبط فيها الدولة الافعال المجرمة وعقوباتها،وهو مايحمله مسؤولية التصدي لكل فعل مشين يؤدي إلى خلق اضطراب في الوسط المجتمعي

ويستعمل المشرع المغربي مصطلح القانون الجنائي في حين دول المشرق تستعمل مصطلح قانون العقوبات والقانون الجزائي التي تترتب على الفعل المجرّم ويوجه إلى الاصطلاحات مايلي

وتعتبر قواعد القانون الجنائي قواعد قانونية لتوفر الخصائص فيها كما انا قواعد امرة تصبو إلى اهداف حيوية تتصل بالكيان الاجتماعي والسياسي اذ القانون الجنائي فرع من القانون العام

ويتم توظيف القانون الجنائي العام لتحقيق الصالح العام والحفاض على كيان الدولة وعدم المس بها اجتماعيا على صعيد الفرد والاسرة والجماعة

ولقد مرالقانون الجنائي من عدة تطورات خلال الحقب الزمنية الممثلة لمختلف أنماط و أشكال التجمعات البشرية،ابتداء من التجمعات البشرية الأولى التي تميزت بضعف مستوى التنضيم بها، اد اتخذالإنسان انداك العشيرة أو القبيلة كشكل أو كإطار اجتماعي يخول له الدخول مع غيره في معاملات و علاقات الشيء الدي يعكس الطبيعة الإجتماعية للإنسان.

Revue de Presse du Conseil con